مسمياتها – بوصفها شركات للأشخاص أو ذات مسئولية محدودة أو مساهمة...إلخ ولكنها في الحقيقة هي عبارة عن مشروعات متناهية الصغر أو ذات أحجام صغيرة وربما تكون بعضها منشآت متوسطة الحجم غير أنها في أغلب الأحيان تعاني من ضعف شديد بسبب عدم اكتمال مكوناتها المؤسسية أو محدودية هياكلها التنظيمية والإدارية بل وعدم قدرتها على خلق وتوفير فرص العمل الجديدة إلا في حدود ضيقة جدًا. وللبرهنة على تطورها اللاحق خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م فإن الجدول (١) سوف يعطينا صورة واقعية وأكثر وضوحًا عن طبيعة وحجم هذه المشروعات في قطاع الصناعة الوطنية والتي ما تزال فيه المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر هي الأكثر سيطرة عل الهيكل الإنتاجي التقليدي والمتخلف عن اقتصادات الحجم الكبير في هذا القطاع الهام والاستراتيجي من قطاعات التنمية.

جدول (١)

حجم وعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص العائلي في اليمن وعدد المستغلين فيها خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م

حجم المنشآت	عدد المنشآت		الوزن النوعي ٪	عدد المشتغلين		إجمالي القيمة المضافة (مليون ريال)	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المنشآت متناهية الصغر (١ – ٩ عمال)	٣٤٣٨٣	٣٦٠٧٢	٩٢	٦٧٠١٠	٧٣٠٤٠	٣١,٥١٣	٣٣,٠٨٨
المنشآت الصغيرة (١٠ – ٤٩ عاملا)	١٥١٩	٢٦٦١	٧	٢٩٠٦٢	٣١٦٧٧	١٢,٥٩٥	١٣,٢٢٤
المنشآت المتوسطة (٥٠ عامل وما فوق)	٣٨٠	٥٥١	١	٦٤,٠٨٠	٦٩٨٤٧	١٣٩,٩٠١	١٤٥,٨٤٦
الإجمالي	٣٦٢٨٢	٣٩٢٨٤	١٠٠	١٦٠١٥٢	١٧٤٥٦٤	١٩٣,٠٠٩	١٩٢,١٥٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦ + النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة (ج. ي) يناير – مارس ٢٠٠٧م.

يتضح من الجدول (١) أن مؤشر الوزن النوعي للمنشآت متناهية الصغر في القطاع الصناعي لازالت تحتل مساحة أكبر وبنسبة تصل إلى ٩٢٪ من خارطة حجم المشروعات (الفردية) المملوكة للقطاع الخاص في اليمن. وقد وفرت هذه المنشآت خلال عام ٢٠٠٦ حوالي ٦٠٠٠ فرصة عمل جديدة مقارنة مع عام ٢٠٠٥. وأما بالنسبة للمنشآت الصغيرة فأن وزنها النوعي يمثل ٧٪ فقط ولم تخلق غير ٢٦١٥ فرصة

عمل جديدة خلال الفترة نفسها. وبالنظر إلى المنشآت المتوسطة وهي عبارة عن أنواع مختلفة من (شركات للأشخاص وشركات محدودة وشركات مساهمة) فأن وزنها النوعي لا يمثل غير نسبة ١٪ من إجمالي المنشآت الصناعية للقطاع الخاص ولم تخلق سوى ٥٧٦٧ فرصة عمل عند المقارنة بين عامي ٢٠٠٥ — ٢٠٠٦م. وبالمقابل نلاحظ أن إجمالي القيمة المضافة التي ساهمت بها المنشآت المتوسطة للشركات العائلية في قطاع الصناعة كانت بمستوى ثلاثة أضعاف عما حققته المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر إجمالاً وهذا مؤشر هام على أن الشركات العائلية من فصيلة الأحجام المتوسطة يمكن أن تحمل معها بذور النماء والتطور كشركات منافسة في السوق المحلية والإقليمية وذلك متى ما تحولت في الوقت الراهن أو على المدى القريب إلى شركات مساهمة برؤوس أموال يمنية وخليجية متكافئة. ولكن نرى أن هذا التحول النوعي ذاته من غير الممكن أن يتم بمعزل عن الاهتمام الحكومي للدولة في الجمهورية اليمنية والتي تسعى إلى الانضمام للسوق الخليجية المشتركة في المستقبل المنظور. فاليمن ومنذ انعقاد مؤتمر المانحين "نوفمبر ٢٠٠٦" حظيت بتعهدات مالية من الدول المانحة قدرت بأكثر من ٤,٥ مليار دولار تقريبًا والتزمت دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم العون والدعم التمويلي للخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ — ٢٠١٠) بما نسبته ٤٩,٥٪ أي ما يقارب حوالي ٢٦٣١ مليون دولار من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية والمشروطة بتحسين أوضاع البيئة الاستثمارية والنهوض بالاقتصاد اليمني إلى مراحل متقدمة لكي يجري تأهيله في عضوية مجلس التعاون الخليجي مطلع عام ٢٠١٦م. وبالتالي فأن الحكومة اليمنية من الممكن أن توجه جزء من تخصيصات هذه الأموال والمساعدات نحو دعم المشروعات الاقتصادية اليمنية للقطاع الخاص وزيادة حجم الشركات المساهمة من الأحجام المتوسطة أو الكبيرة فضلاً عن تحفيزها للاستثمار في بعض القطاعات الواعدة والأنشطة الإنتاجية كقطاع الطاقة والنفط والتعدين والصناعات التحويلية وغيرها من قائمة الصناعات الوطنية الأخرى التي طرحت على طاولة المناقشات (الرسمية وشبه الرسمية) في حوار مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية والمنعقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة ٢٢ — ٢٣ أبريل ٢٠٠٧م[٣٨].

وبوجه عام في تقدير — الباحث — أن أسلوب الحكم الجيد والترشيد المؤسسي للاستثمار ينبغي أن يدفع اهتمام الحكومة اليمنية بمضاعفة حجم الشركات المساهمة وتنسيق علاقات التعاون والتكامل مع

نظيراتها من الشركات الخاصة أو المساهمة في الاقتصادات الخليجية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فأن توجه الدولة عبر هذا المسار يقتضي في الواقع ضرورة إتباع سلسلة من الخطوات الهامة وتطبيق الإجراءات المتعلقة بتقديم الحوافز الأساسية والنمطية للشركات العائلية الطامحة بالتحول إلى شركات مساهمة وأهمها ما يلي:

(أولاً) الحوافز المتعلقة بالخدمات الاستشارية والفنية:

باستطاعة الدولة تخصيص جزء من أموال – المانحين – ومن مصادر الإنفاق الرأسمالي في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية في اليمن (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) أو من البرنامج التمويلي لتأهيل الاقتصاد اليمني وذلك لصالح دعم الخدمات الاستشارية والفنية التي تحتاجها الشركات المساهمة برأسمال حكومي وبخاصة في مرحلة الاستثمار – وأيضاً بتوفير خدمات بحوث التطوير والتنمية (R- D) والاستشارات الصناعية وتقنية المعلومات في مراحل متقدمة مثل (التشغيل والإنتاج) وغيرها من الفترات المستقبلية في حياة المشروع. وهذا يتطلب إيجاد هيئة حكومية متخصصة أو مراكز علمية واستشارية عالية الكفاءة والخيرات في القطاعات الحكومية (الوزارات) بحيث تساعد على تقديم الإرشادات الكافية للراغبين بالاستثمار المشترك وإقامة الشركات المساهمة والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة. ولاشك أن هذه الحوافز يمكن أن تكون بدون مقابل (مجانية) ولكنها مشروطة بتحقيق منافع عامة سواء للاقتصاد الوطني أو الإقليمي المتوازن وبإمكان اليمن أن تستفيد في هذا المجال من تجربة بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تقوم بعض المنظمات الإقليمية المتخصصة كمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (GOIC – جويك) ومؤسسة الخليج للاستثمار.. وغيرها بتقديم خدماتهم الاستشارية للمستثمرين سواء في القطاع العام أو الخاص وتوجيه المشروعات الاقتصادية الكبيرة في خدمة السياسات الاقتصادية الموحدة للدول للأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

(ثانيًا) الحوافز التمويلية والمساهمة في رأسمال المشروعات الجديدة:

تتعدد أشكال الحوافز التمويلية من حيث مصادرها وأنماطها وهنا يمكن للحكومة اليمنية الاستفادة من القروض والمساعدات عبر الصناديق المالية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية لكي تقوم بتوظيف جزء من رؤوس الأموال في المشروعات الكبيرة مثل (بناء الشركات المساهمة) أو إعطاء قروض

تمويلية للمشروعات الجديدة التي يحتاجها القطاع العائلي الخاص كما هو في سلطنة عمان حيث تصل إلى نسبة (٥٠٪) من تكلفتها الاستثمارية أو في السعودية (٤٠٪) وفي قطر (٥٠ — ٨٠٪) والكويت (٥٠ — ٧٥٪)، فضلاً عن ضمان القروض والتسهيلات المصرفية عبر البنوك التجارية والبنوك المتخصصة(٣٩).

(ثالثًا) الحوافز النمطية المتنوعة في البيئة المؤسسية الاقتصادية والمالية والضريبية:

يتوجب على الدولة في الجمهورية اليمنية أن تولي مزيدًا من الاهتمام الحكومي في تطبيق القوانين والأنظمة والسياسات الاقتصادية والضريبية والنقدية لكي تحقق الاستقرار للاقتصاد الكلي والالتزام بالوضوح والشفافية التي تسمح للشركات المساهمة للعمل بحرية تامة في أسواق السلع والخدمات وأسواق المال حتى يتم تشجيع وجذب التمويل الخارجي للاستثمار فضلاً عن التمويل الداخلي وحشد المدخرات المحلية. وفي اعتقادنا أن جزء من هذا الاهتمام الحكومي ينبغي أن يتركز على ضرورة تطبيق استراتيجية الحوافز النمطية ذات العلاقة بالحكم الجيد والبيئة المؤسسية ومنها الآتي:

١) انتهاج سياسة الدعم والحماية الجمركية ومواجهة ظاهرة لإغراق التي تتعرض لها السلع الوطنية حتى بلوغها الكفاءة اللازمة للمنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية وبخاصة بدائل الواردات والصناعات الموجهة للتصدير الخارجي مع منح الإعانات المالية أو التعويضات المناسبة للشركات العائلية الخاصة في ميدان الصناعات الغذائية حفاظًا على استقرار أسعار المستهلك النهائي.

٢) تطبيق الإعفاءات الجمركية والضريبية على (مدخلات) الإنتاج وكذلك ضريبة الدخل للمشروعات الصناعية وبنسب مختلف.

٣) استخدام سياسة المشتريات بنظام العقود الحكومية كوسيلة تحفيزية للشركات العائلية الخاصة والمساهمة وذلك من خلال الطلب الاستهلاكي على منتجاتها وخدماتها بنسبة تفضيلية في الأسعار الجارية تصل إلى ١٠٪ على الأقل شريطة أن تكون على درجة عالية من الجودة أو مقاربة للمنتجات الأجنبية مع الالتزام بتطبيق القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٧م وأحكامه المعدلة بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.

٤) منح مزايا خاصة للمستثمر اليمني أو الخليجي والاستثمار الأجنبي المساهم في المشروعات الاقتصادية والانتمائية وذلك عند شراء أو استئجار الأراضي بأسعار رمزية علاوة على توفير الخدمات الأساسية ومتطلبات البنية التحتية في المناطق الحرة والمناطق الصناعية ومناطق الخزن التجاري الدودية.

وهكذا نتوصل أخيرًا ومن خلال هذا العرض التحليلي المعمق عن المدخل البيئي للاستثمار المنظم وعن مساراته الرئيسية التي أشرنا إليها صراحة من وجهة النظر البحثية إلى رؤية علمية تحمل النصح في أبعادها وهي أن على القطاع الخاص في اليمن وتحديدًا الشركات العائلية الاستعداد لمواجهة تحديات نوعية في مجال البناء التنظيمي وإعادة الهيكلية وأن هناك مهمات صعبة في المرحلة المقبلة ولكن يستحسن عليها في هذا السياق أن تجعل من تجارب وخبرات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي دروسًا منيرة لها حتى تهتدي بالتحول التدريجي من شركات منغلقة على نفسها إلى شركات مساهمة قادرة على توفير رأس المال اللازم للتوسع والاستجابة في أنشطتها المنتجة والخدمية لمتطلبات اقتصاد السوق المحلية والسوق الإقليمية الخليجية المشتركة وكذلك الانفتاح على الأسواق والتنافس مع الشركات الأجنبية في ظل المتغيرات والشروط التي يفرضها الواقع الجديد للاقتصاد العالمي.

رابعاً : مدخل التبادل السلعي و التجارة البينية الموسعة

من المؤكد أن مدخل التبادل السلعي بمعنى التبادل التجاري هو أحد المداخل التقليدية في التكامل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية السائدة بين مختلف دول العالم. وليس مقصدنا هنا وصفه كمدخل جديد من المداخل الإقليمية للشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بل هو موجود أساساً في صميم العلاقات التاريخية القديمة والحديثة ما بين بلدان المنطقة والعالم الخارجي. وقد تبنت الدول العربية المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي من خلال تحرير تجارة السلع والخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص في ممارسة الأنشطة الاقتصادية منذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار المجلس الاقتصادي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة رغم أن ذلك لم يشكل حدثاً فعالاً في التاريخ الاقتصادي العربي[٤٠]. ولكن مع قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووضع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية المنعقدة في نوفمبر١٩٨١, يليها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بين دول المجلس و التي بموجبها أصبحت المنتجات الوطنية معفاة من الرسوم الجمركية, ثم إقامة الاتحاد الجمركي في مارس عام ٢٠٠٥ وذلك استناداً إلى قمة الرياض المنعقدة في نوفمبر ١٩٩٩ فقد طبقت مفاهيم جوهرية في طبيعة و أهداف المدخل التبادلي البيني على مستوى هذه الأقطار بحيث لم يعد أحد أهدافها الرئيسية إزالة القيود الجمركية أو تحرير حركة عناصر

الإنتاج فحسب، و إنما تجاوزت الأهداف إلى حدود العلاقة التكاملية بين القاعدة الإنتاجية بوصفها أساس اقتصاد السوق و البيئة التسويقية التجارية التي تسمح بالمبادلات السلعية وفقا لقانون العرض والطلب.

وفي استدلال من الواقع عن اعتماد مثل هذه الأهداف و العلاقة التكاملية على مستوى البنى الإنتاجية المتقدمة و البيئة التسويقية للمبادلات السلعية في الاقتصاد القطري أو الإقليمي، فقد قدم مجلس التعاون الخليجي تجربة رائدة لمدخل التجارة البينية بين بلدانه الأعضاء من ناحية, وعلاقة هذه البلدان في إطار تجمعها الإقليمي مع التكتلات الاقتصادية الدولية والعالم الخارجي من ناحية ثانية, حيث شهدت التجارة البينية والتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تطوراً متزايداً خلال العقدين الماضيين (١٩٨٥ — ٢٠٠٥) وتنامت القدرات التصديرية للاقتصاد الخليجي فيما استطاعت الكثير من الشركات في النفاذ إلى الأسواق الخارجية حد المنافسة واحتكار السوق العالمية في بعض المنتجات الوطنية مثلما هو في واقع سوق المشتقات النفطية والمنتوجات البتروكيماوية ذات الميزة التنافسية والطلب العالمي الواسع[٤١].

وتشير إحدى الدراسات التحليلية إلى "أن سلوك طريق التحديات وميل دول الخليج للتوسع الإنتاجي الأفقي والرأسي أحياناً عن طريق نقل التكنولوجيا أو التحرر من الطرق التقليدية في الإنتاج والتعاملات التجارية أوجد نوعاً من إثبات الذات أو الهوية وزادت الثقة المميزة لهذه المنتجات للمستهلك الخليجي في الأسواق الخليجية أو للمستهلك غير الخليجي في الأسواق العالمية"[٤٢].

وفي مجال التجارة الخارجية استطاعت دول المجلس أن تغزو الأسواق العالمية من خلال صادراتها المصنعة محلياً والمستوفية لشروط الجودة ومواصفات الإنتاج بحيث نالت استحسان المستهلكين في هذه الأسواق العالمية، كما استطاعت دول الخليج أيضاً أن تحسن من قدراتها الإنتاجية والتسويقية في خط متوازي مما جعلها تحدث نقلة نوعية في تجارتها البينية والخارجية على درجة متوازنة وتدعيم مواقع اقتصادها الإقليمي وهذا الأمر الذي جعل من موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها على مستوى أفضل مقارنة مع غالبية البلدان العربية.

وبالنسبة للعلاقات التجارية والتبادل السلعي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي فإن تطوير أشكال الشراكة التجارية والمبادلات السلعية البينية بالسعة والفاعلية المطلوبة أصبح متطلباً رئيسياً من متطلبات تأهيل الاقتصاد القطري لليمن إلى مستوى المواكبة للاقتصادات القطرية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المرحلة الراهنة والقادمة. ولكن في الحقيقة إذا نظرنا إلى الواقع الراهن فأن هذا المتطلب ذاته يشير إلى أن التجارة البينية حالياً ما تزال دون مستوى الطموح في علاقات الاقتصادية اليمنية – الإقليمية خلال الخمس السنوات الماضية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م) والتي لم تشهد أي تطور حقيقي في الاقتصاد التصديري لليمن إلا عند حدود متواضعة جدًا مع بلدان مجلس التعاون الخليجي وهذا ما يجعل الميزان التجاري للجمهورية اليمنية في حالة (سالبة) كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (٢)تطور حجم التبادل التجاري لليمن مع مجلس التعاون الخليجي

للفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م) (القيمة مليار ريال يمني)

البيان / السنوات	الواردات	صادرات محلية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة الصادرات للواردات (٪)
٢٠٠٠	١١٩.٥٨١	١٢.٤٤٦	١٣.٢٢٩	٢٥.٦٧٥	١٤٥.٢٥٦	- ٩٣.٩٦٦	٢١ ٪
٢٠٠١	١٤١.١٤٤	١٥.٠٢٧	١٣.١٢٩	٢٨.١٥٦	١٦٩.٣٠٠	-١١٢.٩٨٨	٢٠ ٪
٢٠٠٢	٢٠٣.٣٤٤	٢٧.٦٢١	٦٢.٨٦٨	٩٠.٤٨٩	٢٩٣.٨٣٣	-١١٢.٨٥٥	٤٥ ٪
٢٠٠٣	٢٤٣.٨٥٥	٥٦.٠٢٧	٧٥.٨١٠	١٣١.٨٣٧	٣٧٥.٦٩٢	-١١٢.٠١٨	٥٤ ٪
٢٠٠٤	٢٤٥.٠٨٨	٣٣.٥٧٣	٤٩.٩٥٤	٨٣.٥٢٧	٣٢٨.٦١٥	-١٦١.٥٦١	٣٤ ٪
٢٠٠٥	٣٣١.٢٨٦	٧١.٨٦٣	١.٥٨٠	٩٠.٤٤٢	٤٢١.٧٢٨	-٢٤٠.٨٤٤	٢٢ ٪
٢٠٠٦	٤١٦.٥٣٦	١٠٠.٤٤٦	٣٣.٢٥٩	١٣٣.٧٠٤	٥٥٠.٢٤٣	-٢٨٢.٨٣٢	٣٢ ٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء + التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ٢٠٠٦م (الباب الخامس)، ص ١٠١ – ١٠٢.

يشير الجدول (٢) إلى أن حجم التبادل التجاري لليمن مع بلدان مجلس التعاون الخليجي وصل إلى نحو ٥٥٠,٠ مليار ريال يمني عام ٢٠٠٦م مقارنة مع ٤٢١,٧ مليار ريال يمني نهاية عام ٢٠٠٥م . ونلاحظ هنا أن نسبة الصادرات اليمنية إلى الواردات الخليجية كانت بحدود ٢٧٪ عام ٢٠٠٥م وارتفعت إلى قرابة ٣٢٪ عام ٢٠٠٦م ويكشف الميزان التجاري عن هذا الأثر السلبي بوضوح حيث لم يحقق اليمن أي فائض (موجب) خلال السنوات السابقة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م والذي يشير إلى ارتفاع حجم الصادرات الوطنية بنسبة ٥٤ ٪ مقارنة مع الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي أجمالاً.

وأما فيما يتعلق بحركة تطور التبادل التجاري لليمن على المستوى القطري أو الجغرافي مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م فقد كان على النحو المبين في الجدول أدناه:

جدول (٣) المؤشر القيمي وميزان المبادلات التجارية على المستوى الجغرافي ما بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي خلال عامي (المقارنة) ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م (القيمة مليار ريال يمني)

السنوات / الدول	٢٠٠٥			٢٠٠٦		
	المؤشر القيمي للواردات	المؤشر القيمي الصادرات	الميزان التجاري لليمن	المؤشر القيمي للواردات	المؤشر القيمي الصادرات	الميزان التجاري لليمن
الإمارات العربية المتحدة	١٧٣.٥٦١	٠٤٠.٧٦٨	١٣٢٧٩٣ –	٢٢٩٧٦٨	٦٩٥١٢	١٩٠٢٥٦–
المملكة العربية السعودية	٠٨١.٨٤١	٠٢٤.٥٨٨	٥٧٢٥٣–	١٠١١٩٢	٢٥٧٧٥	٧٥٤١٧–
مملكة البحرين	٠٠١.٢٩٨	٠٠٠.١٠٢	١١٩٦–	٤٦٢٢	١٢٣٦	٣٣٨٦–
سلطنة عمان	٠١٢.٤٨٥	٠٠١.٩٦٤	١٠٥٢١–	١٤٢١٩	٣٤٤٧	١٠٧٧٢–
دولة قطر	٠٠٠.٩٤٥	٠٠٠.٥٨٩	٣٥٦–	١٠٣٣	٢١٧٧	١١٤٤+
دولة الكويت	٠٦١.٧٣٥	٠٢٢.٤٣١	٣٩٣٠٤–	٦٩٨٦٢	٣١٥٥٧	٣٨٣٠٥–
الإجمالي	٣٣١.٢٨٦	٩٠٤٤٢	٢٤٠٨٤٤–	٤١٦٥٣٦	١٣٣٧٠٤	٢٨٢٨٣٢–

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء (ج.ي) كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦م إحصاءات التجارة الخارجية، ص ٤٣٥.

من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (٣) يتضح أن المؤشر القيمي لواردات والصادرات مع دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتل المرتبة الأولى خلال عامي ٢٠٠٥ –٢٠٠٦م، لكن ظل الميزان التجاري سالبًا لليمن حيث كانت تغطية الصادرات اليمنية إلى الواردات من دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٣٪ عام ٢٠٠٥م ثم ارتفعت أهميتها النسبية إلى ٣٠٪ نهاية عام ٢٠٠٦م. وبعد ذلك تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث يكشف لنا المؤشر القيمي عن ارتفاع حجم الواردات من المملكة إلى اليمن بما قيمتها حوالي ٨١ مليار وثمانمائة وواحد وأربعون مليون ريال يمني وأما عن حجم الصادرات اليمنية فقد بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٢٤ مليار وخمسمائة وثمانية وثمانون مليون ريال عام ٢٠٠٥م. كذلك نجد عند المقارنة الإحصائية أن حجم الواردات السعودية قد سجلت ارتفاعًا مع اليمن حيث بلغ قيمتها حوالي ١٠١ مليار واثنين وتسعون مليون ريال يمني عام ٢٠٠٦م بينما كانت قيمة الصادرات اليمنية إلى المملكة العربية بحدود ٢٥ مليار وسبعمائة وخمسة وسبعون مليون ريال مع نهاية العام ٢٠٠٦م. وأما بالنسبة لدولة الكويت فأنها احتلت المرتبة الثالثة حيث وصلت قيمة الواردات حوالي ٦١ مليار ريال وسبعمائة وخمسة وثلاثون مليون ريال وأما عن القيمة

الإجمالية للصادرات اليمنية إلى دولة الكويت فقد كانت بحدود ٢٢ مليار وثلاثة وأربعون مليون ريال عام ٢٠٠٥م ثم تحسنت المبادلات السلعية في عام ٢٠٠٦م حيث ارتفعت قيمة الواردات إلى ٦٩ مليار وثمانمائة واثنين وستون مليون ريال بينما زاد حجم الصادرات اليمنية إلى قرابة ٣١ مليار وخمسمائة وسبعة وخمسون مليون ريال خلال الفترة نفسها مع بقاء الميزان التجاري في حالة سالبة بنسبة ٥٥٪ قياسًا للعلاقة التناسبية ما بين المؤشر القيمي للواردات والصادرات القطرية من وإلى اليمن. أما بالنسبة للدول الخليجية الأخرى فقد احتلت المبادلات السلعية مع سلطنة عمان المرتبة الرابعة ثم تلتها مملكة البحرين وقطر في المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي من حيث الواردات عام ٢٠٠٦م بينما نجد أن اليمن قد حقق نسبة موجبة في صادراته الوطنية إلى دولة قطر مع نهاية عام ٢٠٠٦م وهذا ما نلاحظه بوضوح في الجدول (٣) حول فائض الميزان التجاري للجمهورية اليمنية.

أن (السيناريوهات) المحتملة عن تطور الشراكة بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي تشير إلى إمكانية حدوث تحولات إيجابية في المستقبل بعد إلغاء التعريفة الجمركية لدول مجلس التعاون على غالبية السلع اليمنية تدريجيًا منذ عام ٢٠٠٥م كنتيجة لتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) حيث من المتوقع خلال الثلاث السنوات القادمة (حتى عام ٢٠١٠م) أن تمنح اليمن المنتجات ذات المنشأ الخليجي حرية الوصول إلى الأسواق اليمنية إعمالاً لمبدأ الوصل وفق التعريفة الحرة (ليس فقط دول مجلس التعاون، بل غيرها من الأعضاء في اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى) وفيما يتعلق بدول الطرف الثالث – غير دول مجلس التعاون والدول الأعضاء الأخرى – فقد تقوم اليمن بتخفيض التعريفات الجمركية تجاهها، وخاصة في حال انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية[٤٣].

وبالنظر إلى أهمية تلك – السيناريوهات – والتوقعات المرتقبة حول إمكانية حدوث تحولات إيجابية في مجال التجارة الخارجية وذلك بما يخدم مستقبل الشراكة الإقليمية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي فإنه باعتقادنا أن مثل هذه التحولات لا يمكن أن تبنى على أُسس وأحكام عامة من الاتفاقيات (الثنائية) أو (متعددة الأطراف) وما يترتب عليها من التزامات أو نتائج عملية في أحسن الأحوال قد تفضي إلى تخفيض التعريفات الجمركية أو ربما إلغائها مع إزالة كافة القيود التي تعرقل مسارات تطور التجارة البيئية مثل حرية انتقال السلع والخدمات من اليمن وإلى السوق الخليجية المشتركة والعكس بالعكس على صعيد المنافع المتبادلة ما بين الأطراف المعنية وإنما سوف تعتمد مثل هذه التحولات

النوعية في اليمن على آليات ومرتكزات أساسية أخرى يمكن وصف بعض منطلقاتها من زاوية المدخل الوظيفي للتبادل التجاري والسلعي فيما يلي :

المنطلق الأول : ضرورة تحسين كفاءة وفاعلية إدارة التجارة الخارجية :

تواجه اليمن إشكاليات معقدة ومتنوعة في إطار البنيان المؤسسي للإدارة الاقتصادية الرشيدة حيث تعاني الأجهزة الحكومية من صعوبة في تنظيم السياسات النقدية والمالية التي تخدم قطاع التجارة الخارجية ومنها الإعفاءات الضريبية والجمركية واستقرار أسعار الصرف الأجنبي وعدم توفير مخصصات مالية في الموازنة العامة للدولة تساعد على إعادة منتجي السلع ومصدريهما أو منح قروض إعانات التصدير وغير ذلك من الإشكاليات الأخرى التي تضعف كفاءة هذا القطاع وبالتالي لابد من وضع الحلول والمعالجات السليمة للارتقاء بكفاءة وإدارة قطاع التجارة الخارجية وإعادة تأهيله على ضوء تجارب وخبرات الأجهزة الحكومية المتخصصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مع إعطاء عناية أكبر في مجال إصدار التشريعات والقوانين والنظم الاستثمارية والتجارة بشكل موحد وبما يساعد على انضمام اليمن إلى السوق الخليجية المشتركة وفق برنامج زمني وعلى مراحل متدرجة ومتوازنة خلال الأعوام القادمة (٢٠١٠ — ٢٠١٥).

المنطلق الثاني : النهوض بالاقتصاد التصديري وزيادة القدرة التنافسية للسلع والصادرات الوطنية :

يتميز الهيكل الاقتصادي في اليمن بالقدرة على الإنتاج الزراعي والسمكي والنفطي إلى حد ما وتمتلك اليمن موارد طبيعية متنوعة في قطاع التعدين والمحاجر ومواد البناء والتي لم يجري استغلالها بالشكل الأمثل حتى الوقت الراهن. ولكن ما تزال معظم الصادرات الوطنية ذات طابع تقليدي وغير تنافسي نظراً للتخلف الذي يسود قطاع التصدير من الناحية التكنولوجية وعدم توفر اشتراطات الجودة ومواصفات القياس السلعي العالمية (ISO) في سلسلة واسعة من أصناف المنتجات المحلية كالصادرات الأولية والسلع شبه المصنعة أو منتجات الصناعة الغذائية والتي تفتقر في بعض الأحيان إلى استخدام تكنولوجيات متقدمة في الإنتاج والحفظ والتخزين. وانطلاقاً من ذلك ، فإن النهوض بالاقتصاد التصديري وزيادة القدرة التنافسية للصادرات اليمنية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الاهتمام في دعم وتطوير القدرة التنافسية بوصفها النواة الأساسية لإنتاج السلع أو الخدمات القابلة للمنافسة على مستوى السوق المحلية

وإمكانية تصدير هذه السلعة أو الخدمة المميزة إلى الأسواق الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وعلى هذا الأساس فإن الميزة التنافسية للمشروع تعني قدرة المشروعات الفردية والشركات العائلية للقطاع العائلي الخاص والشركات المساهمة أو غيرها من المنشآت الصناعية والخدمية على تقديم منتجات متغايرة في المواصفات والجودة العالمية التي تحقق منافع إيجابية للمستهلك أو العملاء بأعلى ما يحققه المنافسون في اقتصاد السوق[٤٤]. وبالتالي فإن إحداث نقلة نوعية متميزة في قطاع الصادرات اليمنية هو أمر ممكن من النواحي العملية إذا ما جرى التركيز على إصلاح أوضاع المشروعات الإنتاجية والخدمية بإدخال عنصر التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية إلى جانب عوامل الإنتاج الأخرى مع الاستفادة من الميزة النسبية للسلع ذات الكثافة الأقل والتي يتمتع بها الاقتصاد التصديري في اليمن قياساً إلى اقتصاد صادرات البلدان المختلفة في العالم وبالنتيجة توظيفها في خدمة هذا القطاع ودعم مركزه التأميني على صعيد التجارة الإقليمية والدولية.

المنطلق الثالث : إمكانية استفادة اليمن من تجارب إقليمية ودولية في مجال النفاذ بالصادرات الوطنية إلى الأسواق الخارجية :

يمثل النهوض بالتجارة الخارجية لليمن ودعم قدراتها التصديرية للمنتجات والسلع الوطنية أحد أهم المتطلبات اللازمة للشراكة الاقتصادية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي وذلك من أجل بلوغ أقصى منفعة تكاملية في إطار هذا التكتل الإقليمي وإسناده في مواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة إذا ما قبلت اليمن كعضو أساسي وشريك اقتصادي مساهم وفعّال عند الانضمام للسوق الخليجية المشتركة.

ولكي يتحقق مثل هذا الهدف في بعده الاستراتيجي والإقليمي خلال المرحلة القادمة فإن تهيئة المقدمات الأساسية لتأهيل الاقتصاد اليمني وتدعيم قدراته التنافسية والتسويقية في قطاع التجارة البينية والتجارة الدولية في الظروف الراهنة يجب أن ينطلق من دراسة الأسواق الخارجية ووضع استراتيجيات ترشده إلى كافة السبل والطرائق التي يمكن بواسطتها النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وهنا نرى أنه بإمكان اليمن الاستفادة من بعض التجارب الإقليمية الخليجية أو العربية الرائدة في مختلف مجالات التسويق الدولي ولعل من أهمها تجربة الاقتصاد المصري الذي يربط بين القدرة التنافسية للمنتجات ودور

المؤسسات التسويقية[٤٥] المتخصصة واستراتيجياتها المتنوعة في تسويق الصادرات بأعلى معايير الكفاءة والجودة إلى الأسواق الدولية.

وبالمقابل توجد هناك العديد من التجارب العالمية الأخرى التي استفاد منها الاقتصاد الخليجي في غضون العقدين الماضيين (١٩٩٥ — ٢٠٠٥) ويأتي في صدارتها تجارب بلدان النمور الآسيوية واليابان والصين وكوريا الجنوبية وجميعها تقدم نماذج رائدة في قدرة هذه الدول على اختراق الأسواق العالمية من خلال الصناعات البازغة والمنتجات ذات الطلب الاستهلاكي الواسع عالمياً والمدعومة بشبكة واسعة من خدمات البيع وما بعد البيع مما يحقق ذلك ميزة تنافسية في بيئة الأسواق العالمية.

وهكذا في تصوّرنا أن ما تتضمنه هذه المنطلقات الرئيسية من قضايا جوهرية هي التي يمكن لليمن أن يبني على أساسها أي تحولات نوعية مرتقبة في تطوير قطاع التجارة الخارجية وبالتالي تشييد أُسس ومرتكزات النمو السريع للتجارة البينية داخل نطاق التكتل الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ومن دون اعتماد دولة اليمن على المسارات السليمة عبر هذا المدخل العام من مداخل الشراكة الإقليمية وتطبيق متطلبات المنهج الاقتصادي الوظيفي في خارطة الطريق المرسومة له ما بعد انعقاد مؤتمر (لندن) للدول المانحة في نوفمبر ٢٠٠٦ فإن اندماجها المرحلي سواء في الظروف الراهنة أو المستقبل سيكون خياراً متعثراً بالغ الصعوبة وربما غير واقعي على الإطلاق.

خامسا : مدخل التنسيق والروابط بين المناطق الاقتصادية الحرة وإنشاء المناطق ذات الطبيعة الخاصة

يعتبر نشوء المناطق الاقتصادية الحرة ابتكاراً مؤسسياً هاماً في النظم الاقتصادية الحديثة للبلدان النامية السائدة على طريق اقتصاد السوق الرأسمالية[٤٦]. وقد انتشرت هذه المناطق بشكل مُلفتٍ للنظر خلال العقود الثلاثة الماضية وامتدت على الساحة الاقتصادية في كثير من بلدان العالم ومنها البلدان العربية بما فيها الدول الخليجية واليمن.

وبالطبع فإن الجمهورية اليمنية بدأت منذ مطلع التسعينات في القرن الماضي (١٩٩٠ — ١٩٩٣) محاولة إعادة تأهيل اقتصاد المنطقة الحرة — عدن (Aden Free Zone) والتوجه نحو إنشاء مناطق أخرى على موانئ هامة في اليمن كميناء الحديدة وميناء المكلا بحضرموت .. وهي موانئ مميزة جغرافياً

تساعد على الجذب الاستثماري والنهوض باقتصادياتها التجارية وخدماتها في مجال الملاحة الدولية وذلك بما يحقق للدولة الكثير من المنافع وعوائد التنمية مثل الزيادة في متحصلاتها من النقد الأجنبي وخلق فرص عمل جديدة.

وأما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فقد قطعت هي الأخرى شوطاً كبيراً في بناء اقتصاديات مناطقها الحرة مثلما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أنشأت في عام ١٩٨٥ المنطقة الحرة (جبل علي) في ميناء دبي الشهير وهي حالياً من كبرى المناطق الحرة في العالم ، هذا بالإضافة إلى بزوغ عدد آخر من المناطق الحرة في بلدان مجلس التعاون ومنها المنطقة الصناعية في ميناء جدة بالمملكة العربية السعودية ، وميناء صلالة في سلطانة عمان ، وكذلك مناطق حديثة التكوين في كل من الكويت وقطر والبحرين.

وبالنظر إلى ذلك فإن مداخل التنسيق والروابط بين المناطق الاقتصادية الحرة وإنشاء المناطق الصناعية ذات الطبيعة الخاصة أو المناطق التجارية الحدودية هو في اعتقادنا مدخل جديد — مضاف من مداخل الشراكة الإقليمية على مستوى الحفز النوعي للعلاقات الاقتصادية اليمنية — الخليجية والذي ينبغي من خلاله وضع أولى اللبنات الأساسية للمنافع الحقيقية المتكافئة والاعتماد المتبادل على قاعدة من التنسيق والتعاون والتنمية المشتركة سيما بالاتجاهات والآليات التالية :

١- تصميم آلية مؤسسية للتنسيق والتعاون بين (الموانئ الرئيسية) وتكاملية المناطق الحرة :

غالباً ما يجري إنشاء المناطق الحرة في بلدان مختلفة من العالم إما بالقرب من الموانئ الرئيسية أو المراكز القريبة من أسواق التصدير والتجارة الدولية. ولا شك أن ذلك يعني بأن أحد أهم عوامل النجاح في المنطقة الحرة هو تميزها بالموقع الاستراتيجي والجغرافي الملائم وهذا هو حال المنطقة الحرة عدن (A.F.Z) وقُربها من الميناء الرئيسي الذي يحتل مكانة استراتيجية على مضيق باب المندب وما يتمتع به هذا الميناء من موقع جغرافي ممتاز يربط حركة الملاحة الدولية وعبر البحر الأحمر كل من قارة آسيا وأفريقيا بالقارة الأوروبية وقد كانت عدن من أقدم المناطق الحرة في الشرق الأوسط والعالم إبان الحكم البريطاني لها منذ عام (١٨٣٩ — ١٩٦٧).

وبالمقارنة مع ذلك ، تعتبر المنطقة الحرة في جبل علي بميناء دبي ذات شهرة عالمية واسعة وبفضل هذا الميناء وموقعه الجغرافي الذي يربط أوروبا بالشرق الأقصى أصبحت دبي مركزاً تجارياً دولياً يحقق أقوى الروابط التجارية بين دول الخليج العربي والبلدان المطلة على البحر الأحمر وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية وقد ساعدت مكانة هذا الميناء إضافة إلى عوامل أخرى على تعزيز ونجاح المنطقة الحرة داخل جبل علي[٤٧].

ولأهمية موقعي ميناء عدن وميناء دبي بوصفهما موانئ رئيسية وحيث تكتسب بقية الموانئ الأخرى شهرة متزايدة كميناء جدة بالمملكة السعودية وميناء صلالة في سلطنة عمان فإن تصميم آلية مؤسسية أو استحداث هيئة إقليمية للتنسيق الخدمي بين الموانئ الرئيسي في اليمن وكافة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف يؤدي إلى مزيد من التشابك في حجم المصالح الاقتصادية وخلق قاعدة شراكة مثمرة على مستوى تكاملية المناطق الحرة في هذه البلدان بالإضافة إلى مضاعفة وتعزيز عوامل النجاح وفرص نمو اقتصاديات تلك المناطق من حيث إيجاد بيئة داخلية متنوعة في تقسيم العمل الإقليمي أو التخصص كمناطق صناعية حرة ، ومناطق للتجارة الحرة ، ومراكز للتوزيع ولا شك إذا ما تحقق ذلك فإنه يوفر أيضاً بيئة ملائمة للمنافسة الخارجية والقدرة على التأثير المشترك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل : تكاليف النقل والشحن والتخزين وتوفير الروابط اللازمة للأنشطة التصنيعية والمزايا التسويقية للتصدير وهذا ما تحتاج إليه بالفعل الشراكة الاقتصادية اليمنية -- الخليجية في حال تطبيق نظرية الموقع وعلاقتها باقتصاد السوق الخارجية والمنافسة بأقل تكلفة كلية أو أعلى عائد من الربحية عند منحنى الطلب[٤٨].

٢- ضرورة موائمة قوانين الاستثمار واتساق النظم الضريبية والجمركية في بيئة المناطق الحرة والموانئ الرئيسي

تقدم المناطق الحرة في اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي كما هو مبين في الجدول رقم (٤) العديد من أشكال الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية للمستثمرين العرب والأجانب وذلك بوصفها مناطق للاقتصادات التجارية والإنتاج التصديري وهي بالطبع بؤرة جاذبة للاستثمارات الدولية المفتوحة.

وعند مطالعة الجدول (٤) نلاحظ بعض من أوجه التماثل أو التشابه بين أنواع الحوافز المالية التي تقدم للمستثمر الأجنبي على مستوى اليمن أو بلدان مجلس التعاون الخليجي ولكن ذلك لا يعني أن هناك منظومة تشريعية موحدة تشير إلى مواءمة القوانين وتجانس صيغ وأدوات النظم الضريبية بحيث تشترك فيها اليمن مع غيرها من تلك الدول عدا ما هو متعارف عليه من التناظر أو وحدة هذه القوانين والسياسات الاقتصادية بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والتي أقامت اتحادها الجمركي منذ سنوات طويلة وحتى انبثاق السوق الخليجية المشتركة في مطلع عام ٢٠٠٧م.

وبالرغم من وجود عنصر التماثل في النظم الضريبية والجمركية لليمن مقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي إلا أن الفوارق تبقى قائمة إلى حد كبير حيث تتميز إدارة المناطق الاقتصادية الحرة في البلدان الخليجية بوجود هيئات إشرافية مباشرة ومستقلة تسهم في تطبيق قوانين الاستثمار وتملك صلاحيات واسعة في إدارة هذه النظم بما يخدم المستثمرون الأجانب ويدعم مشروعاتهم الاقتصادية وكذلك توجيه الأنشطة التجارية وخدمات الموانئ البحرية بكفاءة واقتدار فائق مثلما هو الحال في ميناء إدارة ميناء دبي والمنطقة الحرة – جبل علي – وأيضاً ميناء جدة بالمملكة العربية السعودية وميناء صلالة في سلطنة عمان. بالإضافة إلى ذلك ، نجد أن المنطقة الحرة في جبل علي هي من أكثر المناطق الحرة تميزاً عن غيرها وذلك نظراً لما تقدمه من تسهيلات في خدمات البنية التحتية والحوافز المالية للمستثمرين الأجانب حيث لا توجد أي قيود على الملكية الأجنبية ، كما لا يوجد أي ضرائب شخصية أو داخلية ، كما أن الإعفاء على الشركات يمتد إلى أكثر من ثلاثون عاماً[٤٩].

وأما بالنسبة للمناطق الاقتصادية الحرة في اليمن ، فإن أقدمها هي المنطقة الحرة عدن والتي أنشئت عام ١٩٦١ ثم أُعلن عن توسُّعها في نوفمبر عام ١٩٩٥ غير أنها ما تزال في طور البناء واستكمال المشروعات المخططة لها حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة للتنمية في عام ٢٠١٠م. وتقدم هيئة المنطقة الحرة عدن (A.F.Z) العديد من الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والأنظمة السائدة فيها ولكنها تعاني الكثير من إشكاليات البناء المؤسسي حيث أن القانون رقم (٤) لعام ١٩٩٣ بشأن المنطقة الحرة و (لائحته التفسيري) لم يعد متطابقاً مع القوانين المناظرة له في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولذلك فإن النظم المالية والجمركية والتي تعمل خارج

نطاق تأثير هذا القانون وبموجب قوانين وأنظمة مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك تعرقل في الحقيقة من دور وواجبات الهيئة العامة للمنطقة الحرة عدن ولا تسمح لها كهيئة إشرافية مستقلة في تقديم أي إضافات نوعية للحوافز المالية المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي. ولذلك يمكن القول أن مستقبل المنطقة الحرة عدن سوف يكون غامضاً في إطار الشراكة الإقليمية اليمنية – الخليجية ما لم يجري مواءمة هذه القوانين وتحديث الأنظمة المالية والضريبية بشكل يواكب متطلبات المرحلة القادمة.

بالإضافة إلى ذلك تلاحظ أن المناطق الحرة في اليمن تعاني في الظروف الراهنة من بعض التحديات والصعوبات الأخرى التي تهدد تطويرها وعلاقاتها التنافسية مع بقية المناطق الحرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث يتعرض حالياً ميناء عدن لمنافسة إقليمية شديدة من قبل الموانئ المجاورة له وبخاصة ميناء دبي وميناء جدة بالإضافة إلى ميناء جيبوتي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر(٥٠). والمحصلة النهائية من استقراء هذه التوقعات نحو مستقبل المناطق الحرة في البيئة الإقليمية لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي هي أن مواءمة قوانين الاستثمار واتساقية النظم المالية والضريبية المحفزة للمستثمرين الأجانب قد لا تكون كافية بحد ذاتها ولكن لابد وأن تتوجه جهود الدول الراغبة في الشراكة الإقليمية مع اليمن إلى إيجاد آليات تنسيقية تحد من طابع المنافسة وفوضى المزاحمة في خدمات الموانئ البحرية وأن تجعل من المناطق الحرة بيئة خصبة تساعد على النماء وازدهار التجارة الإقليمية المتوازنة ما بين هذه البلدان في إطار مصالحها المشتركة وبما يحقق أهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد.

٣- تطوير اتجاهات ومناحي الشراكة الإستراتيجية في مجال استضافة الاستثمارات الخليجية على مستوى المناطق الاقتصادية الحرة في اليمن

تحاول اليمن جاهدة منذ فترة مبكرة تعود إلى منتصف عام ١٩٩٥ وعلى مدى سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ — ٢٠٠٠) ، والخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ — ٢٠٠٥) استقطاب الاستثمار المباشر من بلدان مختلفة أجنبية وعربية أو خليجية بوجه خاص مع تحفيز رؤوس أموال المغتربين اليمنيين للمساهمة في بناء مشروعات استثمارية متنوعة واستضافة رؤوس الأموال في بيئة اقتصاد المنطقة الحرة عدن وذلك من خلال وضع أنظمة مشجعة بالحوافز الضريبية والجمركية والتسهيلات المالية

المرنة. ومن هذه الزاوية وضعت اليمن (سيناريوهات) متعددة في استضافة رأس المال إما بصورة تدفقات مباشرة للرساميل الوافدة من الخارج ، أو في صورة استثمارات حكومية مصحوبة باستيراد ونقل للخبرات والتكنولوجيا اللازمة من أجل تطوير البنى الإنتاجية والقطاعات الهيكلية في اقتصاد السوق ذلك لكي تستطيع دعم اقتصادها الداخلي والخارجي بخط متوازي وانفتاح السوق اليمنية بمزيد من التفاعل والاندماج في بيئة التجارة العالمية من التفاعل والاندماج في بيئة التجارة العالمية.

ومن أجل ترسيخ هذه (السيناريوهات) في المخططات الخمسية للتنمية ركزت الدولة في اليمن على اتخاذ سلسلة من الخطوات المحفزة للاستثمارات الخارجية كان أهمها ما يلي[٥١] :

١) تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي المالي والضريبي والإصلاحات المصرفية والنقدية بهدف مواجهة التضخم واستقرار العملة والصرف الأجنبي وتحرير التجارة الخارجية وحركة رأس المال وتدفقاته من وإلى خارج اليمن.

٢) إصدار قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ وإدخال سلسلة من التعديلات الجوهرية عليه كان آخرها عام ٢٠٠٢.

٣) تطوير القوانين في مجال التحكيم ومنازعات الاستثمار وتوفير أقصى الضمانات من أجل حماية حقوق المستثمر الوافد (أجنبي أو عربي).

٤) إعلان المنطقة الحرة في عدن بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٣ وإعلان كل من مدينتي عدن والحديدة مناطق حرة صناعية ابتداء من ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٥م.

وبالرغم من وجود البيئة التشريعية والقانونية الملائمة وتبنّي أنظمة للحوافز الجاذبة لرأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن أوضاع التنمية وتحديداً اقتصادات المناطق الحرة لم تحقق الأهداف من خلال (السيناريوهات) السابقة والمرسومة في الخطة. وتؤكد الإحصائيات الرسمية أن معدلات النمو الاستثماري كانت ضعيفة إلى حد كبير في الفترة الماضية (٢٠٠١ — ٢٠٠٥) وهناك أرقام حقيقية تشير إلى أن إجمالي تكلفة الاستثمارات المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار في اليمن مضافاً إليها الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز خلال الأعوام ٢٠٠٢ — ٢٠٠٤ شهدت حركة نمو بطيئة إذ لم يتجاوز ذلك في العام ٢٠٠٢ ما قيمته ٩١,٤ مليار ريال أي بنسبة ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (GDP) ثم تسارع هذا النمو بعض الشيء في العام ٢٠٠٤ حيث بلغ إجمالي الاستثمار المنظم حوالي

١٤١ مليار ريال يمني وهي نسبة متدنية لا تتجاوز ٥,٥٪ قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المحددة وهذا ما نلاحظه في الجدول الآتي :

جدول (٥)

الاستثمارات المرخصة حسب التكلفة للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤ (مليار ريال / ي)

السنوات	استثمارات محلية	استثمارات أجنبية			إجمالي الاستثمار المنظم
		عربية وخليجية	أجنبية	نفطية	الإجمالي	
٢٠٠٢	٥٥,٠	٢٤,٧	٠,١	١١,٦	٣٦,٤	٩١,٤
٢٠٠٣	٤٩,٥	٢٣,٢	١٢,٠	٢٠,٥	٥٥,٧	١٠٥,٢
٢٠٠٤	١٠٢,٠	١١,٤	٠,٨	٢٦,٦	٣٨,٨	١٤٠,٨
من إجمالي الاستثمارات (٪)						
٢٠٠٢	٦٠,١	٢٧,١	٠,١	١٢,٧	٣٩,٩	١٠٠
٢٠٠٣	٤٧,١	٢٢,١	١١,٤	١٩,٤	٥٢,٩	١٠٠
٢٠٠٤	٧٢,٤	٨,١	٠,٦	١٨,٩	٢٧,٦	١٠٠

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار ديسمبر ٢٠٠٥ م.ج.ي.

من ناحية أخرى يكشف الجدول أن حجم الاستثمارات العربية ومنها الخليجية طبعاً أخذت بالتدني من ٢٤,٧ مليار عام ٢٠٠٢ وبنسبة ٢٧,١٪ إلى ١١,٤ مليار عام ٢٠٠٤ وبنسبة ١١,٤٪ وقد يعود ذلك إلى ضعف الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة[٥٢]. كما أن نصيب المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة كان على أساس التوزيع التالي : ٩ مشروعات في عدن ، ٤ مشروعات في الحديدة ، ٤ مشروعات في حضرموت وجميع هذه المناطق معلنة من جانب الحكومة اليمنية بأنها مناطق حرة في إقامة مشروعات الإنتاج التصديري.

وعلى أي حال ، يبدو أن (السيناريوهات) القديمة في مجال استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر ما تزال محدودة جداً على مستوى المنطقة الحرة عدن أو غيرها وبالتالي فإن تصميم أي (سيناريوهات) جديدة في إطار الشراكة الاقتصادية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي يستحسن أن تتخذ اتجاهات أوسع في هذا المدخل المحدد لها من منظور الدراسة ووضع مخططات استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار النظرة إلى المستقبل وخاصة في المنعطفات أو المناحي التالية :

(١) منحى الشراكة الاستثمارية في البيئة المتنوعة للمناطق الحرة

باستطاعة الدولة أن تؤثر على عملية الجذب الاستثماري إذا ما وضعت سلسلة من (السيناريوهات) الجديدة تلبي الاحتياجات الخاصة للمستثمرين في بيئة متنوعة للمناطق الحرة مثل إمكانية الانتقال من اقتصاد المناطق الحرة التقليدية والمعنية بالتجارة وإعادة الصادرات أو تخزين السلع وإعادة تصديرها – دون أي إجراء أو تحويل جوهري عليها – إلى مناطق للتصنيع الموجه للتصدير الخارجي ، وكذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بالقرب من (الموانئ والمطارات أو على المداخل الحدودية) وتحديد الهدف منها ودورها في عملية التنمية.

وحتى يتم وضع هذه (السيناريوهات) المحتملة في قالب الشراكة الاقتصادية اليمنية – الخليجية سواء في المرحلة الراهنة أو القادمة فإنه يتوجب أن تسلك اليمن طريقاً للتنسيق المتوازن على هذا الصعيد من منظور استراتيجي جديد يقوم على قاعدة تقسيم العمل الإقليمي والتخصص في البيئة المتنوعة للمناطق الحرة[٥٣] بحيث تتم عملية جذب الاستثمارات الخليجية الوافدة أو من دول أجنبية مختلفة نحو بناء مشروعات خاصة أو مشتركة تساعد على نقل وتطويع التكنولوجيا الفنية والإدارية ، والاستغلال الأمثل للميزات النسبية في عناصر الإنتاج الأخرى ، بالإضافة للميزات التنافسية ذات المواقع القريبة من مراكز الأسواق الخارجية ، ومن ثم إعداد البرامج التسويقية اللازمة في مجال الطلب العالمي على الصادرات.

(٢) منحى الخيار الاستراتيجي للمناطق الصناعية الحرة ومستقبلها في الاقتصاد القطري اليمن والاقتصادات القطرية الخليجية

تعد المناطق الصناعية الحرة هي أكثر الخيارات الإستراتيجية الملائمة للشراكة الاقتصادية اليمنية الخليجية وسوف يعكس هذا المنحى أثراً إيجابياً على تعظيم قاعدة المنافع المشتركة والاعتماد المتبادل بين الاقتصاد القطري لليمن والاقتصادات القطرية الخليجية. وفي إطار هذا (السيناريو) إذا ما تم جذب رؤوس الأموال إلى اليمن فإن فرص الاستثمارات الخليجية في هذه البيئة الاقتصادية تحديداً يمكن أن تؤدي إلى قيام مشروعات ناجحة في قطاع الإنتاج التصديري. وفي هذا المجال تستطيع مثل هذه المشروعات أن تتبنى استراتيجية ملائمة في إنتاج السلع المتنوعة ذات الطلب العالمي والتي يمكن أن تتحقق في هذه الوجهة عبر شكلين من التنمية الصناعية:

أ) الصناعات كثيفة العمل Labour Intensive Industries وتتوفر مقوماتها الأساسية في اليمن من حيث درجة كثافة العنصر البشري وتساعد على خلق فرص عمل جديدة من ناحية ، وكذلك توافر عناصر الإنتاج من مواد أولية وخامات أساسية .. الخ من ناحية ثانية ، ويمكن إنماء هذا النوع من الصناعات إذا ما توفرت أنماط من التكنولوجيات الملائمة في قطاعات الزراعة والتعدين وقطاع المحاجر ومواد البناء وجميعها تتمتع بالمزايا النسبية في إنتاج ما يعرف بمجموعة سلع (ريكاردو) ذات الطلب الواسع في الأسواق العالمية.

ب) الصناعات كثيفة رأس المال Massive Capital Industries وهي سلع شبه أو تامة الصنع وتتوفر مقوماتها في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تتواجد فروع للصناعات المغذية كما أن دالة إنتاجها وتكنولوجياتها معروفة في كثير من الدول النامية دول النمور الآسيوية وكوريا الجنوبية والهونج كونج .. وغيرها وهذا النوع من الصناعات لا يحتاج غير عنصر رأس المال وبعض من التأهيل والتدريب على استخدام تكنولوجيا الإنتاج (الآلي) ويتوقف على ذلك نجاح الكثير من المنتجات السلعية القابلة للتصدير مثل : صناعة المنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية .. وما شابه ذلك[٥٤].

وعلى هذا الأساس ، فإن التنسيق الإقليمي ما بين المناطق الصناعية الحرة قد يخلق في المستقبل حافزاً جديداً في مجال الإنتاج التصديري والارتقاء إلى مستوى متقدم لأنماط تجارة المنتجات التكنولوجية الحديثة مثل صناعة (فيرنون Vernon) أو مجموعة سلع دورة المنتج للصناعات الهندسية ، والصناعات الكهربائية والإلكترونيات وغيرها من المنتجات الراقية التي تحظى بالطلب العالمي عليها وبخاصة أسواق الدول العربية والإفريقية ودول أخرى في الشرق الأقصى.

٣- توليد فرص العمل الجديدة والاستفادة من الموارد البشرية المؤهلة والعمالة الماهرة

بالقدر الذي يجري الاهتمام بالمناطق الحرة على أشكالها المتعددة لتقوم بأهدافها الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وتطوير قاعدة الإنتاج أو الخدمات في مجال التصدير للمنتجات السلعية وتلبية الطلب في الأسواق التجارية الدولية ، بالقدر الذي يمثل أيضاً عنصر التشغيل وتطوير الوظائف التقليدية وخلق فرص العمل الجديدة هدفاً حيوياً من تلك الأهداف الرئيسية التي نشأت على خلفيتها المناطق الحرة في العالم. وإذا أخذنا مثالاً عن أهمية هذا الهدف الأخير وألقينا نظرة أولية للمقارنة بين كل من المنطقة الحرة – عدن ، والمنطقة الحرة في جبل علي وذلك بعد تأسيس كل منهما سنجد وفقاً للبيانات الإحصائية المتوفرة في هذا السياق أن عدد المشروعات العاملة في المنطقة الحرة

– جبل علي قد بلغ عددها منذ عام ١٩٨٥ – ١٩٩٥ حوالي (١١٢٥ شركة) من ٧٢ دولة في العالم وقد ساهمت هذه الشركات بتوفير ما يقرب من ٢٧٣٦١ فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى ٣٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة[٥٥]. وربما يكون هذا الرقم قد تضاعف ثلاث مرات على الأقل حتى عام ٢٠٠٥م. وأما بالنسبة للمنطقة الحرة – عدن فإن حجم العمالة وفرص العمل التي توفرت منذ عام ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ لا تتجاوز أكثر من ٣٥٠٠ وظيفة عمل مباشرة يبلغ فيها من يعملون بالوظائف الإشرافية أو الإدارية قرابة ٢٣٩ موظفاً إدارياً حسب الإحصائيات الرسمية للفترة المشار إليها سابقاً[٥٦].

ولا شك أن المناطق الحرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تعاني من تحديات صعبة بالنسبة للعمالة المستوردة من الخارج حيث أن معظم العاملين في الفئة الإشرافية والإدارية هم من الأجانب وخصوصاً من دول آسيوية أو من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل توجد في اليمن كثير من المشكلات والتحديات في قدرة المنطقة الحرة – عدن أو مناطق أخرى كالحديدة والمكلا في حضرموت على توليد فرص عمل جديدة وذلك بسبب قلة عدد الشركات أو المشروعات العاملة فيها مما يعني بالفعل أن سوق العمل في هذا المجال محدود للغاية مع وجود فائض كبير من العمالة اليمنية غير الماهرة والتي يلزمها فترة غير وجيزة من الزمن للتأهيل والتدريب في ظروف ما تزال فيها اليمن تعاني من أزمة مؤسسية حقيقية في مكونات البنية التحتية للتعليم المهني والتقني وتخلف شديد على مستوى مؤسسات العلم والتكنولوجيا وعلاقتها بمؤسسات التنمية واقتصاد السوق وذلك بدليل أن عدد الدارسين في حدود (٦٠) مركزاً ومعهداً فنياً وتقنياً أو كلية المجتمع لا تتجاوز (٢٢٥٠٠) طالباً وطالبة حتى عام ٢٠٠٦م[٥٧].

سادساً: المدخل التكاملي للاستثمارات المالية وأهمية تنشئة آلية البورصة في اليمن

يمثل المدخل التكاملي للاستثمارات المالية أحد أهم المداخل الوظيفية التي يمكن أن ترسخ من قواعد الشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن الواضح أن مدخل الاستثمارات المالية في هذا الاتجاه سوف يعتمد على شكلين رئيسيين :

- **الشكل الأول** : وهو تلقي اليمن للقروض التمويلية والمساعدات الإنمائية من الدول المانحة وفي مقدمتهم الشركاء الخليجيين وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٦) وهذه الأموال لها أدواتها الخاصة في

مجال الاستثمار المالي عبر مؤسسات التمويل الدولية والصناديق المالية الإقليمية بالاتفاق مع المؤسسات الحكومية أو الرسمية وفي مقدمتها البنك المركزي اليمني.

- **الشكل الثاني** : هو عبارة عن حركة انتقال رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الإقليمية أو الوافدة من الخارج أي رأس المال الأجنبي والذي يحتاج إلى بيئة مؤسسية ملائمة وآليات فعالة في إدارة وتنظيم اقتصاد السوق المالية حتى تستوعب الأنشطة الاستثمارية المتنوعة والمميزة في هذا المجال عن غيره من المجالات الأخرى[٥٨].

وبغض النظر هنا عن أية مفاهيم متعارف عليها في الأدبيات الاقتصادية حول أشكال الاستثمار المالي من أدوات أو صيغ مبتكرة للمنتجات المالية كالقروض أو توريق السندات بأنواعها المختلفة وكذلك الأسهم وتداولها في أسواق رأس المال أو الأسواق النقدية وخلاف ذلك من أسواق أخرى إلا أنه يعم القول بأن هذا المدخل الذي نصف مساراته الوظيفية في مجال الشراكة الإقليمية بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي سيبقى مفتوحاً أمام علاقة متبادلة ما بين السوق المالية اليمنية وأسواق المال الإقليمية الخليجية والعربية وتفاعلها مع الأسواق المالية الدولية في العالم.

ولكن المشكلة التي تعاني منها اليمن في الوقت الراهن هي ضعف البيئة الاستثمارية المالية عامة ووسائطها المؤسسية والمصرفية خاصة ، بالإضافة إلى غياب آلية سوق الأوراق المالية (البورصة)[٥٩] والتي يمثل إهمالها – بقصد أو غير قصد – أو التلكؤ باستحداثها سبباً كافياً في عدم قدرة أجهزة التنبؤ الاقتصادي للدولة والمراصد المعلوماتية للقطاع الخاص ومؤسساته الاستثمارية أو مشروعاته في مجال المال والأعمال على مراقبة حركة الظواهر والأحداث الاقتصادية في إطار الاقتصاد الكلي Macro Economique وعلاقته بالاقتصادات الجزئية Micro – Economique. كذلك في ظل غياب آلية (البورصة) تقف الدولة عاجزة عن معرفة حجم تطور أنشطة القطاعات الأساسية للتنمية وعلاقتها باقتصاد السوق ، بل وتواجه صعوبة كبيرة في حقل إدارة السياسات المالية والنقدية ومتابعة ظاهرة الركود أو التضخم وما يترتب عليها من مؤثرات سالبة على مكانة العملة الوطنية وعلاقتها بمتغيرات أسعار العملات والصرف الأجنبي ومعدلات أسعار الفائدة. وهلم جراً من تلك الظواهر الكلية

والجزئية والتي لا شك وأنها تتطلب مرآة عاكسة لأحداثها من خلال آلية السوق المالية المنظمة وأفرعها الرئيسية الأخرى[٦٠].

وهكذا فإن التساؤلات المستجدة والتي يتعين الالتفات إليها قبالة هذا المدخل المؤدي في مساراته الوظيفية نحو الشراكة الاقتصادية اليمنية – الخليجية وتحديداً في مجال البيئة المالية للاستثمارات الرأسمالية ما تزال تطرح نفسها تكراراً على النحو الآتي : لماذا يتأخر إنشاء البورصة في اليمن ؟ وهل هذا المتطلب هو ضرورة من ضرورات تأهيل الاقتصاد اليمني إلى مستوى المواكبة أو الزمالة مع الاقتصاديات القطرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ؟ ثم ما هي طبيعة المشكلة والتحديات الراهنة التي تتطلبها السوق المالية المنظمة لمساندة الاقتصاد اليمني المتلقي للعون الإنمائي والمساعدات المالية من الدول الخليجية المانحة ؟ هذا ما نريد الكشف عنه وبحث الأسباب والمعالجات الممكنة في حدود الرؤية المتاحة عن أهمية مدخل البيئة المالية للاستثمارات وذلك فيما يلي :

(أولاً) أسباب تأخر قيام (البورصة) وتخلف السوق المالية المنظمة في اليمن

طرحت فكرة إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن منذ وقت مبكر في عام ١٩٩٥ إلا أن الظروف التي المنطقة الحرة بها الاقتصاد اليمني لم تسمح بذلك ، حيث توجب على الدولة ضرورة القيام بإصلاح اقتصادي ومالي من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية والتثبيت الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة.

وتمكنت الدولة بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية : البنك الدولي (W.B) وصندوق النقد الدولي (IMF) من تنفيذ برنامج الإصلاح المطلوب على فترتين رئيسيتين : البرنامج الأول (يناير ١٩٩٦ – يوليو ١٩٩٧) للتثبيت الاقتصادي المالي ومواجهة التضخم المتسارع الذي عكس تأثيره سلباً على تدهور قيمة الريال اليمني وتدني مستوى القدرة الشرائية بسبب سوء ترشيد الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة. وأما البرنامج الثاني فقد جرى تنفيذه في الفترة (يوليو ١٩٩٧ – يونيو ٢٠٠٠) حيث استهدفت الحكومة معالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات التنمية ومحاولة إحداث التوازن على صعيد الاقتصاد الكلي[٦١].

ومع دخول اليمن مرحلة البرنامج الموسع للإصلاحات متوسطة المدى ووضع الرؤية الإستراتيجية للتنمية (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) والشروع بتنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتنمية (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) تكررت الدعوات

نحو ضرورة استكمال بناء آليات السوق المالية المنظمة وإنشاء آلية للبورصة في اليمن. ولكن لم تستجب الدولة للدراسات التي تقدم بها خبراء الاقتصاد المالي من اليمن إضافة إلى دراسات أخرى على المستوى الرسمي قام بها (خبراء صندوق النقد العربي عام ١٩٩٨) ثم دراسة فنية تم تمويلها عبر البنك الدولي (W.B) في عام ٢٠٠٢ والتي أوصت بضرورة قيام سوق الأوراق المالية مع مطلع عام ٢٠٠٣م[٦٢].

ويبدو أن مثل هذه الدراسات قد جرى التحفظ عليها في دواليب رسمية (مغلقة) ريثما يجري القيام ببعض الإصلاحات الهامة في تحسين أوضاع البنك المركزي اليمني من النواحي المؤسسية والتكنو – رقابية وكذلك زيادة قدرته وفاعليته في التأثير على توجيه القطاع المصرفي وإلزام البنوك التجارية اليمنية بتطبيق الحدود الدنيا لمعايير كفاءة رأس المال والوقاية من المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى التوسع في عملية إصدار أذونات الخزانة (T.B) كمرحلة أولى للانتقال نحو سوق أدوات الدين العام ومن ثم تهيئة الظروف الملائمة في إقامة سوق الأوراق المالية (البورصة) وإشراك كل من البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية معاً في دعم أُسسها ومقوماتها المستقبلية[٦٣].

والحقيقة ، إن مبررات تأخير إنشاء سوق الأوراق المالية بوصفها إحدى الأشكال المعبرة عن الأسواق المالية لا يرجع في الواقع إلى قصور الدراسات أو التصاميم التقنية وما تتطلبه الحاجة من خبراء أو مستشارين ماليين ومصرفيين ذوي مهنية عالية وإنما توجد هناك تحديات ومعوقات ذات علاقة من نوع آخر ولعل أهمها هو تخلف سوق رأس المال Non-securities Capital Market في اليمن وطبعاً مثل هذه الأسواق هي التي يتم التعامل فيها في الأموال لآجال متوسطة وطويلة عبر المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة ، ومثال على ذلك: نرى أن في جميع أسواق المال الخليجية يوجد حالياً مجموعتان من المؤسسات المالية وهما : المجموعة الأولى (المصرفية) وتضم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار ، والمجموعة الثانية (غير المصرفية) وتشتمل على العديد من المؤسسات المالية والتي من أهمها شركات الأوراق المالية أو أمناء الاكتتاب ، وشركات الاستثمار ونوادي الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي إضافة إلى صناديق الادخار وصناديق الاستثمار (المغلقة والمفتوحة) وغيرها[٦٤].

وإذا نظرنا إلى واقع السوق المالية في اليمن وتحديداً سوق رأس المال فإن غياب كثير من المؤسسات المالية (غير المصرفية) ومنها شركات الوساطة المالية والشركات التمويلية وصناديق الاستثمار المتنوعة Mutual Funds[٦٥] بالإضافة إلى ضآلة حجم المؤسسات المصرفية ومحدوديةأنشطتها التمويلية أو الائتمانية يعطينا دليلاً واضحاً عن مدى ضعف البنى المؤسسية للسوق المالية في اليمن. ولا شك أن مثل هذه الأسباب والمعوقات سوف تتطلب جهوداً كبيرة من المعالجات الأساسية التنظيمية والفنية وقد نذهب بعيداً بالقول عن ضرورة قيام الدولة بإعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد المالي والمصرفي حتى يتم الولوج إلى مدخل البيئة المالية للاستثمارات بأقصى احتياطات الأمان والابتعاد عن المخاطر المؤثرة سلباً على حركة تدفق الرساميل الوافدة من الخارج.

ثانياً: استكمال بناء الآليات المؤسسية للسوق المالية في اليمن دالة موجبة نحو مدخل البيئة المالية للاستثمارات الوافدة وتلقي العون الإنمائي الخليجي والدولي

يتوقع خبراء من البنك الدولي والمنظمات المالية الإقليمية والدولية أن يشهد الاقتصاد اليمني تحولات هيكلية في البيئة المالية للاستثمارات خاصة بعد انعقاد مؤتمر المانحين الدوليين في لندن ١٥ – ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ وذلك على ضوء " السيناريوهات " الافتراضية في تأهيل الاقتصاد القُطري لليمن وانضمامها المستقبلي إلى مجلس التعاون لدول الخليج الغربية[٦٦].

وبالفعل حصلت اليمن ما بعد فترة انعقاد هذا المؤتمر على تعهدات مالية مشجعة من البلدان المانحة وصناديق التمويل الإقليمية والدولية بمقدار يوازي ٤ مليارات و ٧٢٦ مليون ($) دولار أمريكي – انظر الجدول رقم (٦) – حيث يبلغ حجم المساعدات الإنمائية من بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبة ٥٠٪ تقريباً إضافة إلى التزامات مالية من المساعدات والقروض المُيسرة والتي سوف تقدم من الدول الصديقة الداعمة للتنمية في اليمن. وقد شكلت هذه التعهدات المالية حوالي ٨٥٪ من أصل ٦,٨ مليار دولار ($) عن ما يتطلبه الاقتصاد اليمني في سد حجم الفجوة التمويلية للخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) ولكن الواقع يظهر أن الاقتصاد الكلي في اليمن ربما يواجه بعضاً من تحديات التوسع الإنمائي وصعوبات محتملة في تلقي العون والمساعدات المالية بما فيها (القروض الميسرة) التي ستقدم من دول مجلس التعاون الخليجي أو حتى من البلدان المانحة والمنظمات المالية الدولية الأخرى.

ولعل من أولى هذه التحديات في اعتقادنا هو ما تعانيه السوق المالية اليمنية من خلل ميكانيزمي يتمثل في عدم استكمال مقوماتها البنيوية أو بمعنى آخر آلياتها المؤسسية وتخلف البنية التحتية للخدمات المالية والمصرفية إضافة إلى اختلالات داخلية في عمق هذه الآليات من النواحي التكنولوجية كتقنية أنظمة المدفوعات والمبادلات النقدية والتحويلات لرؤوس الأموال والأرباح .. وغيرها. وأما عن التحدي الآخر فإنه يتمثل بوجود حالة من التفكك البيني للسوق المالية وعدم الاتساقية والتوازن ما بين أفرُعها الرئيسية الثلاثة : السوق النقدية ، سوق العملات والصرف الأجنبي ، وسوق رأس المالي حيث غياب المؤسسات الناشطة في مجال الوساطة المالية ، ثم لا وجود يذكر عن سوق الأوراق المالية (البورصة).

ومن هنا فإن استكمال البنيان العام للسوق المالية المنظمة في اليمن يعتبر في الأخير متطلب هام ودالة (موجبة) نحو مدخل البيئة المالية للاستثمارات والشراكة بين حاجة الاقتصاد اليمني المتلقي للمساعدات والعون الإنمائي من جهة ، والاقتصادات المالية المانحة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. وفي نهاية المطاف نرى أن تأمين المسارات السليمة في هذا المدخل الوظيفي من مداخل الشراكة الإقليمية سوف يوفر أهم الضمانات المؤسسية للاستثمار المالي المباشر أمام حركة انتقال رؤوس الأموال العامة والخاصة ويوطد دعائم قوية باتجاه إقامة التنسيق والتعاون بين السوق المالية في اليمن والاستفادة من تجارب وخبرات أسواق المال الخليجية في المستقبل.

الخلاصة والتوصيات :

استهدفت الدراسة في إطار المدخل النظري العام تشخيص الرؤية الإستراتيجية للتنمية في اليمن (٢٠٠١ — ٢٠٠٥) وقياس مدى الأهداف المتناظرة ، بالإضافة إلى توصيف اتجاهات ومحددات الشراكة الاقتصادية والتجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ، ثم حاولنا الكشف عن المداخل الإقليمية لمسارات التنسيق والتعاون والتكامل الجيو — اقتصادي في ظل رغبة اليمن للانضمام إلى هذا التكتل الإقليمي بحلول عام ٢٠١٥ وذلك من جهة أخرى.

وقد استعرضت الدراسة بالمناقشة والتحليل المقارن أبرز هذه المداخل على النحو الآتي :

المدخل الاستراتيجي للأهداف ، المدخل التأهيلي والإنمائي للاقتصاد القُطري في اليمن ، المدخل المؤسسي للتنسيق والتعاون المشترك ، المدخل البيئي للاستثمار المنظم، المدخل التبادلي السلعي والتجارة البينية الموسعة ، مدخل التنسيق والروابط الاقتصادية بين المناطق الحرة ، المدخل التكاملي للاستثمارات المالية. وعلى هذا الأساس ، يرى الباحث أن تأهيل الاقتصاد القُطري لليمن يتطلب في الواقع ضرورة صياغة استراتيجية متجددة تتميز بدرجة عالية من الشفافية والوضوح وتنطوي على (أنظمة النماذج أو الموديلات الاقتصادية والسيناريوهات التطبيقية) لكي تساعد الدولة في تحديد مسارات الشراكة الاقتصادية والتجارية عبر هذه المداخل الإقليمية إضافة إلى بناء آليات مؤسسية تخدم أشكال التنسيق والتعاون والروابط الاقتصادية مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهذه النتيجة مفادها أنه من دون وضوح يبلور الرؤية الإستراتيجية للأهداف وتطبيقاتها من خلال الالتزام بالمنهج الوظيفي الاقتصادي وآلياته الأساسية في اقتصاد السوق سوف يصعب على اليمن مواجهة التحديات التنموية الماثلة أمامها سواء عند الوفاء بمتطلبات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (٢٠٠٦ — ٢٠١٠) أو استكمال شروط الفترة الانتقالية لتأهيل وإنماء الاقتصاد اليمني من القُطرية إلى الإقليمية (٢٠٠٦ — ٢٠١٥) وإن لم يحدث ذلك بالفرضيات المتوقعة فإن الأمر قد يؤدي إلى ضعف ثقة الشركاء الإقليميين وكذلك المانحين الدوليين في دعم عضوية اليمن الفاعلة وشراكاتها النافعة نحو التكامل ثم الاندماج في السوق الخليجية المشتركة ولربما التخلف عن اللحاق بالاتحاد الاقتصادي لدول الخليج العربية وشبه الجزيرة العربية كمشروع أكبر نحو المستقبل.

وبناء عليه فإنه من أجل الوقوف أمام هذه التحديات في المرحلة الراهنة والفترة الانتقالية القادمة توصي الدراسة بما يلي :

(أولاً) أن تتبنى اليمن انطلاقاً من قناعتها ورغبتها للانضمام في عضوية مجلس التعاون الخليجي خيارها الاستراتيجي الجديد بوضوح على قاعدة التكامل والاندماج الإقليمية التي يسترشد بها هذا التجمع الخليجي بأهدافه الرئيسية في المجالين الجيو – اقتصادي Geo – Economic ، والجيو – استراتيجي Geo – Strategic ، ومنبعها الاتفاقية الموقعة بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١ (بمدينة أبي – ظبي) ، وكذلك الالتزام بالنظام الأساسي المجلس وقاعدته الدستورية إضافة إلى مطابقة الرؤية

الإستراتيجية للتنمية مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (نوفمبر ١٩٨١) وما تشكله من عمود فقري للعمل الإقليمي المشترك.

(ثانياً) يتوجب على اليمن إعادة تصميم وصياغة أنظمة مماثلة أو متشابهة مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في مختلف الميادين الإدارية بما فيها الشئون الاقتصادية والمالية ، الشئون التجارية والمواصلات ، الشئون التعليمية والاجتماعية والصحية والإعلامية ، وهذا يعني ضرورة وضع التشريعات والقوانين الجديدة من أجل تحسين القدرة المؤسسية للدولة ومواكبة متطلبات التنمية والتفاعل مع مقتضيات السوق الخليجية المشتركة. وفي هذا السياق ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن مسألة تصميم ما يناظر أو يطابق تلك التشريعات القانونية أو الأنظمة قد تبدو أمور يسيرة أو سهلة من الناحية الشكلية ولكن من النواحي التطبيقية هي على قدر كبير من التعقيد .. ولذلك فإن إعادة هيكلة القوانين وإصلاح النظم البنيوية الإدارية والمالية في اليمن لابد وأن يجاري التطورات على المستوى الإقليمي والأخذ بأحدث ما توصلت إليه دول المجلس في بيئة عملها المؤسسي من ثورة شاملة للإدارة الحكومية الإلكترونية وآلية صناعة القرارات في مختلف مجالات التنمية. وهذا ما يجب الاستفادة منه عند طلب العون الفني اللازم والاستشاري عبر الأجهزة والهيئات المتخصصة في مجلس التعاون الخليجي.

(ثالثاً) توصي الدراسة بأن ينهج اليمن المنهج الوظيفي الاقتصادي كآلية للتنسيق والتعاون والترابط مع اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسير بخطى تدريجية ومدروسة في الاتجاهات التالية :

١) بلوغ مستوى تحديات التوسع في المساعدات الإنمائية — بعد نجاح مؤتمر المانحين في لندن ١٥ — ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ — وإيجاد آليات مأمونة من مخاطر الفساد الإداري والمالي في تلقي العون التمويلي أو الأموال المتعهد بها من طرف الشركاء الإقليميين والمانحين الدوليين ومن المستحسن أن يكون ذلك عبر إشراف صناديق التمويل المتخصصة والرسمية الخليجية.

٢) تخصيص الموارد المالية الموسّعة من المساعدات الإقليمية — الخليجية وشركاء المجتمع الدولي في مجال (أهداف التنمية الألفية ٢٠١٥) لتأهيل الاقتصاد اليمني في قطاعات الخدمات الأساسية (التعليم ، الصحة، البيئة والقضاء على الأمراض وظاهرة الفقر الاجتماعي) ، بالإضافة إلى قائمة مشروعات البنية

التحتية وتشييد القاعدة الهيكلية للاقتصاد القطري اليمني وروابطه الخلفية مع الاقتصادات القُطرية الخليجية.

٣) الانضمام – الجزئي أو المرحلي المؤقت – إلى المؤسسات الخليجية المشتركة واللجان الاقتصادية والفنية والاستشارية مع استقطاب ذوي الكفاءات العالية والخبراء الاقتصاديين والفنيين من اليمن (الطرف الحكومي أو التعاقدات غير المباشرة) للتمثيل المؤسسي في الهيئات والأطر التنسيقية المعنية بالإدارة العقلانية للتطوير والتحديث للتنمية.

٤) اعتماد المداخل الإقليمية التكاملية للشراكة الاقتصادية والتجارية وما تتضمنه من مسارات وظائفية وآليات مؤسسية ذات ارتباط بالتنظيم البنيوي للإدارة الاقتصادية أو الآليات الأساسية ذات العلاقة باقتصاد وقوانين السوق وتأطيرها كبرنامج مرحلي للفترة الانتقالية (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) من أجل إحداث النقلة النوعية لتأهيل الاقتصاد المحلي من القُطرية إلى الإقليمية ودخول اليمن كعضو فاعل وشريك مقتدر بموارده الاقتصادية والذاتية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الهوامش والمراجع :

١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : وثيقة الرؤية الإستراتيجية لليمن (٢٠٠١ – ٢٠٢٥) – الفصل الثاني ص٥١ : ٦٧. صنعاء ج–ي.

٢) راجع المؤلفات التالية (باللغة الإنجليزية) عن نظرية التكامل الإقليمي للاندماجات الاقتصادية :

- Peter J. Taylor and Colin Flint (1998), Political Geography : World – Economy, Nation State and Locality. Pearson Ed. England U.K. 2000. P262.
- Gottmann, J (1951) : " Geography and International Relations " – World Politics – 3 : 135 – 73 U.S.A.

٣) عبد الصاحب علوان : " التحديات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي " – ورقة مقدمة إلى مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب حول : المداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي – الدار البيضاء ٣ – ٥ أكتوبر ١٩٨٩. ص١٠.

٤) فاهم بن سلطان القاسمي : " دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الأمن إقليمياً وعربياً " ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي (C.E.E.R – Paris) في القاهرة ٢٥ – ٢٧ يناير ١٩٩٤. ص٤١.

٥) د. أحمد أبو الوفا : " مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية " دراسة قانونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٦.

٦) راجع دراسة البنك الدولي (W.B) : النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية : المصادر العوائق والإمكانيات. وثيقة رقم ٢٠٠٢ – ٢٥٥. EG.R-Y. DC. 415.34.

٧) راجع صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٢٧٥) والصادرة في ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ : البيان الختامي الصادر عن مجلسي النواب والشورى في اليمن حول مناقشة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية واستراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) الاقتصاد ٥ : ٤.

٨) انظر البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم – المؤتمر الشعبي العام – والمقدم من الأخ / علي عبد الله صالح الذي أُعيد انتخابه رئيساً للجمهورية اليمنية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ – ص٣١.

٩) د. سليمان المنذري السوق العربية المشتركة في عصر العولمة. مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٩ ص٨٠ : ٨٣.

١٠) لمزيد من التفاصيل عن التكامل والاندماجات الاقتصادية راجع ما يلي :

- Marshall, D.D. (1996) ' National Development and the Globalization Discourse ' Third World Quarterly 17, 875 – 901.
- Sessen, S. (1996) Losing Control ? Sovereignty in an Age of Globalization. Colombia University Press : New – York, U.S.A.

١١) جميل إبراهيم الحجيلان : " مجلس التعاون بعد ستة عشر عاماً : مقومات البقاء والعطاء " مجلة التعاون العدد (٤٧) مارس ١٩٩٨ – الرياض : الأمانة العامة. ص١٠٥ : ١١٠.

١٢) عبد المنعم السيد علي : " الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادي العربي " – ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب – الدار البيضاء ٣ – ٥ أكتوبر ١٩٨٩. ص٢٢.

١٣) فاهم بن سلطان القاسمي : مرجع سابق ص٤٣.

١٤) د. أرسلان محمد أحمد : " تجارب الإصلاح الهيكلي في القطاعات المالية والنقدية للبلدان المتجهة نحو اقتصاد السوق – نماذج التطبيق ودروس الاستفادة في اليمن ". مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء (ج–ي). ٢٠٠٢. ص٥٨.

١٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٤ والصادر في سبتمبر ٢٠٠٥. صنعاء ج – ي الاقتصاد ٢ : ٤.

١٦) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٢٧٥) – مصدر سابق ص٤.

١٧) صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد (١٢٧٥) – المصدر السابق نفسه (التقرير الحكومي لدولة رئيس الوزراء الأستاذ عبد القادر باجمال) ص ٥.

١٨) انظر البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية – المشترك والمنعقد في صنعاء الأول من نوفمبر ٢٠٠٦م – صحيفة ١٤ أكتوبر الرسمية – العدد (١٣٥٧٠) بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٦. ص٥.

١٩) عبد المنعم السيد علي : مرجع سابق ص٤٢.

٢٠) د. مفيد شهاب : " المنظمات الدولية " – الطبعة الرابعة – القاهرة ص٥٤١.

٢١) د. أحمد أبو الوفا : مصدر سابق – الباب الأول ص(١٠).

٢٢) انظر نص البيان الختامي الذي أقره وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية في العاصمة صنعاء بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٠٦ – صحيفة ١٤ أكتوبر العدد (١٣٧٥٠) الصادرة.

٢٣) جميل إبراهيم الحجيلان : " مجلس التعاون .. حاجة خليجية " مجلة التعاون العدد (٥١) يونيو ٢٠٠٦ – الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ص ٤٨ : ٤٩.

٢٤) انظر صحيفة الجمهورية – صنعاء الصادرة في ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ العدد (١٣٥٣٢) : كلمة الأخ / عبد الرحمن بن حمد العطية – الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي : الاجتماع المشترك الثاني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية والمنعقد في صنعاء ١ نوفمبر ٢٠٠٦. ص١٠ : ١١.

٢٥) انظر : البرنامج الاستثماري للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) عن القطاعات الإنتاجية الأساسية والواعدة – كتاب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠. وزارة التخطيط والتعاون الدولي صنعاء (ج – ي) ٢٠٠٦.

٢٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠٠٦ – صنعاء (ج – ي) ص١٠٦.

٢٧) وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع مؤسسة (GTZ) للتعاون الفني الألمانية : دراسة أولية مقدمة من فريق الخبراء الاقتصاديين التابع لمركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية CASE حول " خارطة الطريق واندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي " ملف أدبيات ووثائق أعمال الندوة العلمية المنعقدة في جامعة عدن خلال الفترة ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧. ص٣.

٢٨) نجيب الشامسي : " خارطة طريق انضمام اليمن لمجلس التعاون تبدأ من اليمن " صحيفة الأهالي – الملف الأسبوعي – صنعاء (ج – ي) العدد (٢٨) يناير ٢٠٠٨ ص٧.

29) Porter M.E. (19990) : The Competitive Advantage of Nation Free. Press New York U.S.A.

٣٠) د. أسعد حمود سلطان : " نحو رؤية واقعية للشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي " بحث مُقدم إلى ملتقي الشركات العائلية والمنعقد في الدوحة خلال الفترة ٥ — ٧ يناير ٢٠٠٤ ص٢١.

٣١) جميل إبراهيم الحجيلان : " مجلس التعاون حاجة خليجية " مجلة التعاون العدد (٥١) يونيو ٢٠٠٠ الأمانة العامة بالرياض — ص٤٩.

٣٢) د. أسعد حمود سلطان : مصدر سابق — ص٣.

٣٣) د. خالد بن عبد العزيز السهلاوي : " معدل عوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية " مجلة الإدارة العامة — المجلد رقم (٤١) العدد الثاني يوليو ٢٠٠١ — ص٣٠٣.

٣٤) د. أسعد حمود سلطان : مصدر سابق — ص٤.

٣٥) انظر دراسة البنك الدولي (W.B) القُطرية عن اليمن — مصدر سابق ص٥٧.

٣٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠٠٤ — صنعاء (ج — ي) ص١٢.

٣٧) الجهاز المركزي للإحصاء : كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٤ — صنعاء (ج — ي) فصل إحصائيات الاستثمار ص٦٥ — ٧٠.

٣٨) انظر صحيفة اليمن الاقتصادي العدد (٣١) الصادرة في يوم الأحد الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠٧ صنعاء (ج — ي) ص٥.

٣٩) د. أسعد حمود السعدون : " دول مجلس التعاون الخليجي في ظل ترتيبات منظمة التجارة العالمية — المنافع والتكاليف " مجلة الخليج العربي العدد (٣) ١٩٩٩ ص٨.

٤٠) د. عبد الحميد إبراهيم : " أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل " مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى ١٩٨٠ — ص١٣١.

٤١) د. عبد الوهاب السعدون : " صناعة البتروكيماويات السعودية مطلع الألفية الثالثة : الاتجاهات والتحديات المستقبلية " مجلة التعاون العدد (٥١) يونيو ٢٠٠٠ — الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي — الرياض ص١١٠.

٤٢) د. عبد الله علي الحريجي : " محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازية في التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " مجلة التعاون العدد (٤١) مارس ١٩٩٦. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي — الرياض ص١٧.

٤٣) راجع ملف أدبيات ووثائق الندوة العلمية المنعقدة في الفترة ٩ — ١٠ ديسمبر ٢٠٠٧ بجامعة عدن حول : خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي " مصدر سابق ص.٧.

٤٤) د. نيفين حسين شمت : " نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية " المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ديسمبر ٢٠٠٦. معهد التخطيط القومي القاهرة. ص ٧٨ — ٨٠.

٤٥) د. نادية محمد عبد السلام : " دراسة الأسواق الخارجية وسُبل النفاذ إليها " المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ديسمبر ٢٠٠٣ معهد التخطيط القومي القاهرة ، ص١٩٢ — ١٩٣.

٤٦) لا يوجد تعريف واضح للمناطق الاقتصادية الحرة وليس هناك مصطلح شامل أو جامع وقاطع تتناوله الأدبيات الاقتصادية المعاصرة وذلك بسبب القضايا الجوهرية الواسعة التي تعكس حجم ونوع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في بيئة هذه المناطق من النواحي التجارية والصناعية والمالية وغيرها من الاستثمارات المنظمة والمفتوحة خارج الحدود الجمركية والضريبية. ومن هنا فإن دائرة المصطلحات عديدة وربما تكون أحياناً على غير المقصد أو المعنى ومنها على سبيل المثال : المنطقة الحرة ، منطقة التجارة الحرة ، منطقة التصنيع الموجه للتصدير أو المناطق الصناعية .. وهلم جراء. وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :

- ESCWA, " Development of Free Zone in the WSCWA Region " U.N : New York. 1995. P.2.
- World Bank, " Export Processing Zone " Policy and Research Series 20, Washington. DC. 1992.

٤٧) د. محمد صالح كمشكي : " عوامل نجاح المنطقة الصناعية الحرة : تجربة المنطقة الحرة بجبل علي " مجلة التعاون ، العدد (٤٣) سبتمبر ١٩٩٦ — الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض ص٢٢.

٤٨) لمزيد من التفاصيل حول نظرية الموقع يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :

- Greenhut : " Plont Location in the Theory and Practice " Chapel Hill; The University of North Carolina Press 1956; and B. Piretlock : " Developing Foreign Location Factors, Cost Engineering " Vol. 34, 1992 7-11 U.S.A.
- Masood Badri, Devis " Decision Support Models for the location of Frims in the Industrial Sites ". International Journal of Operations and Production Management Vol. 5 No. 1 1995 : 50 – 62 U.S.A.

49) Jamil Tahir, An Assessment of Free Economic Zones (FEZs 0 in Arab Countries Performance and Main Features, Working Paper 9962. Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 13, No.2 Dec. 2005.

ترجمة مريم رؤوف فرج ، باحث مساعد في معهد التخطيط القومي جمهورية مصر العربية.

٥٠) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠٠٥ ، صناعة (ج – ي) ص٨٢.

٥١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي : النشرة الفعلية للمستجدات الاقتصادية (QEUB) السنة الثالثة العدد (٤) ديسمبر ٢٠٠٥ – صنعاء (ج – ي) ص٣٨.

٥٢) البيانات الإحصائية تشير إلى أن تلك النسب تتعلق بالاستثمارات (المنظمة) أي بالمشروعات الاقتصادية لرأس المال العربي والأجنبي والمرخص لها عبر الهيئة العامة للاستثمار في اليمن ولا تشمل بالطبع الاستثمارات الخاصة (الفردية) وهي واسعة الانتشار على مستوى الاقتصاد الكلي. ولمزيد من التفاصيل راجع المصدر السابق للتقرير الاقتصادي السنوي عام ٢٠٠٦ ص١١٣.

53) Zafiris Tzannatos and Takayoshi Kusago : " Export Processing zones : A Review in Need of Update " Discussion Paper No. 9802 – World Bank, Annex 2, Jan. 1998.

٥٤) د. صلاح زين الدين : " اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة " دار النهضة القاهرة ٢٠٠٠ ص١٩ – ٢٠.

55) Jabel Ali Free Zone Authority Business Guide, 1996. P.67.

٥٦) كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٤ – مصدر سابق ص٤٦.

٥٧) كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦ – المصدر السابق ص٢٨٥.

٥٨) د. علي كريمي : " النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية " مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٦) بيروت ١٩٩٠ ص٢١٦.

٥٩) د. أرسلان محمد أحمد : " الآفاق والمقومات الرئيسية لتنشئة السوق اليمنية للأوراق المالية Y.F.B " مركز عبادي للدراسات والنشر – صنعاء (ج – ي) ٢٠٠٢ ص٤٠.

٦٠) د. أرسلان محمد أحمد : المصدر السابق ص١٥.

٦١) د. أرسلان محمد أحمد : " تجارب الإصلاح الهيكلي في القطاعات المالية والنقدية للبلدان المتجهة نحو اقتصاد السوق " مرجع سابق ص٦١.

٦٢) د. أرسلان محمد أحمد : " حركة انتقال رؤوس الأموال العامة والخاصة من وإلى اليمن " مجلة دراسات اقتصادية العدد (H) صيف عام ٢٠٠٤ صنعاء (ج – ي) ص٧٨.

٦٣) منى إبراهيم محمد : " السياسات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية ومخاطر الإقراض المصرفي " رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد جامعة عدن ٢٠٠٤ ص١١٤.

٦٤) حمود بن سنجود بن هاشم : " أسواق المال الخليجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية " مجلة التعاون – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العدد (٤٤) ديسمبر ١٩٩٦ – الرياض ص٨٣.

٦٥) د. منى قاسم : " صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين " – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة ٢٠٠٠ ص٢١.

٦٦) انظر صحيفة الجمهورية العدد (١٣٥٤١) الصادرة في ٢٠٠٦/١١/١١ – صنعاء (ج – ي) حول عرض: دراسة دولية حديثة عن البنك الدولي (W.B) وصندوق النقد الدولي (IMF) عن السيناريوهات الستة المحتملة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي بين التكاليف والمنافع العامة.